

لجنة التقييم
الدورة الثالثة والثلاثون بعد المائة
روما، 18 يونيو/حزيران 2026
روما، 2 يوليو/تموز 2026



محضر الدورة الثالثة والثلاثين بعد المائة والدورة الثالثة والثلاثين بعد المائة المستأنفة للجنة التقييم

الوثيقة: EC/133/133R

التاريخ: 11 أغسطس/آب 2026

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للعلم

الأسئلة التقنية:

Carola Alvarez

المديرة الإدارية

مكتب الفعالية الإنمائية

البريد الإلكتروني: c.alvarez@ifad.org

كلوديا تن هاف

سكرتيرة الصندوق

مكتب سكرتير الصندوق

البريد الإلكتروني: c.tenhave@ifad.org

Indran A. Naidoo

مدير

مكتب التقييم المستقل في الصندوق

البريد الإلكتروني: i.naidoo@ifad.org

محضر الدورة الثالثة والثلاثين بعد المائة والدورة الثالثة والثلاثين المستأنفة للجنة التقييم

1- ترد في هذا المحضر مداولات لجنة التقييم في دورتها الثالثة والثلاثين بعد المائة، المعقودة حضورياً وافترضياً معا في 18 يونيو/حزيران 2026 والمستأنفة في 2 يوليو/تموز. ووافقت اللجنة على هذا المحضر وأطلع المجلس التنفيذي عليه للعلم.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

2- حضر الدورة أعضاء اللجنة من فنلندا وألمانيا والهند وإندونيسيا والمكسيك ومملكة هولندا ونيجيريا (رئيس الدورة) وسويسرا. وحضر مراقبون من الصين والولايات المتحدة الأمريكية. وحضر الدورة أيضاً مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق؛ والمديرة الإدارية، مكتب الفعالية الإنمائية؛ ونائب الرئيس المساعد لدائرة العمليات القطرية؛ ومديرة الشؤون القانونية والحوكمة؛ ونائبة الرئيس المساعدة لدائرة العلاقات الخارجية؛ والمديرة الإدارية، مكتب التنفيذ التقني؛ والمديرة والمراقبة المالية، شعبة المراقب المالي؛ ومدير شعبة البيئة والمناخ والشعوب؛ ومديرة شعبة الإنتاج المستدام والأسواق والمؤسسات؛ ومدير شعبة التخطيط وتطوير المنظمة والميزانية؛ والمديرة الإقليمية لشعبة أفريقيا الغربية والوسطى (عن بعد)؛ ومدير شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي (عن بعد)؛ ومدير شعبة الانخراط العالمي والشراكات وتعبئة الموارد (عن بعد)؛ وسكرتيرة الصندوق؛ وموظفون آخرون من الصندوق.

3- وقدم السيد Beounngar David Doudjim، نائب الممثل الدائم في الممثلة الدائمة لجمهورية تشاد، ملاحظات افتراضياً بشأن تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لتشاد.

4- وقدم السيد Daniel Baptista Orellana، رئيس شؤون المؤسسات الحكومية في وكالة الوزارة للتخطيط الاستراتيجي للدولة بوزارة التخطيط الإنمائي في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، ملاحظات افتراضياً بشأن تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لدولة بوليفيا المتعددة القوميات.

5- وحضر السيد Cande Reyes، الوزير والقائم بالأعمال بالنيابة في سفارة هندوراس، والسيدة Giselle Canahuati، المندوبة الدائمة المناوبة لهندوراس لدى منظمات الأمم المتحدة في روما، حضورياً. وقدمت السيدة Canahuati ملاحظات بشأن تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لهندوراس.

6- وشارك في المداولات بشأن تقرير استعراض الأقران الخارجي لوظيفة التقييم في الصندوق كل من السيدة Veronique Salze-Lozac'h، رئيسة المقيمين السابقة في دائرة التقييم المستقل بالبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير ورئيسة فريق استعراض الأقران الخارجي لوظيفة التقييم في الصندوق (عن بعد)؛ والسيدة Geeta Batra، مديرة مكتب التقييم المستقل في مرفق البيئة العالمية؛ والسيد Per Øyvind Bastøe، كبير الاستشاريين.

البند 2 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال (EC 2026/133/W.P.1)

7- اعتمدت اللجنة جدول الأعمال بصيغته الواردة في الوثيقة EC 2026/133/W.P.1، مع إضافة تحديث بشأن دور لجنة التقييم في عملية اختيار مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق تحت بند "مسائل أخرى".

**البند 3 من جدول الأعمال: تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لجمهورية تشاد
(EC 2026/133/W.P.2 + Add.1)**

الرسائل الرئيسية:

- رحّبت اللجنة بالتقييم، مشيرة إلى النتائج الإيجابية التي تحققت في الإنتاجية الزراعية، والقدرة على الصمود، والأمن الغذائي، ودعم المجموعات الريفية الضعيفة، وأيدت التوصيات بشأن تعزيز قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على الصمود، وسلاسل القيمة، والإدماج الاقتصادي للنساء والشباب.
- شدد الأعضاء على ضرورة الانتقال من مكاسب المشروعات إلى الأثر النظامي عن طريق تحسين فرص الحصول على التمويل والروابط السوقية ومشاركة القطاع الخاص، مع تعزيز الاستدامة من خلال وضع استراتيجيات خروج واضحة، وتوسيع النطاق بقيادة الحكومة، وتقوية الحوكمة والإشراف الائتماني.
- استشرافا للمستقبل، دعا الأعضاء إلى تعزيز تنمية سلاسل القيمة، وتحسين التنسيق مع الشركاء (الثنائيين والمتعددي الأطراف على السواء) ومع القطاع الخاص، وتحسين التعلم وبناء القدرات، واعتماد نهج أكثر تكاملا بشأن القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية تشمل الفوائد المشتركة للتنوع البيولوجي والآليات القائمة على الحوافز.

8- استعرضت لجنة التقييم تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لجمهورية تشاد، الذي يغطي الفترة 2013-2024، بصيغته الواردة في الوثيقة EC 2026/133/W.P.2؛ والاتفاق عند نقطة الإنجاز الذي وقّعه الصندوق والحكومة، الوارد في الضميمة. وأدلى ممثل الحكومة بمداخلة.

9- ورحب الأعضاء بالتقييم، مشيرين إلى أنه قدّم تقييما متوازنا لأثر الصندوق في تشاد، يعكس الإنجازات والتحديات معا في سياق صعب. وأشاد الأعضاء بالنتائج الإنمائية الإيجابية التي تحققت، ولا سيما في تحسين الإنتاجية الزراعية، والقدرة على الصمود، والأمن الغذائي، ودعم السكان الريفيين الضعفاء. وأعربوا عن تأييدهم للتوصيات التي تهدف إلى تقوية قدرة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على الصمود، والدفع قدما بتنمية سلاسل القيمة، وتعزيز تمكين المرأة والإدماج الاقتصادي للشباب.

10- وفي الوقت نفسه، سلط الأعضاء الضوء على ضرورة تجاوز النجاح على مستوى المشروعات نحو إحداث تغيير أكثر اتساما بالطابع النظامي والتحويلي. وأشاروا إلى استمرار القيود في الحصول على التمويل، والاندماج في الأسواق، ومشاركة القطاع الخاص، والقدرات المؤسسية. وشدد الأعضاء على أهمية ترسيخ الاستدامة، بوسائل منها وضع استراتيجيات خروج أوضح وتوسيع النطاق بقيادة الحكومة على نحو أقوى. وبالإضافة إلى ذلك، تعيّن أخذ آثار تكاليف الإدارة في الاستدامة في الأجل الطويل في الحسبان. وشجّع الأعضاء أيضا على إدخال تحسينات في الحوكمة والتنفيذ، بما في ذلك تحديد المسائل الائتمانية وحلها في الوقت المناسب، وتقوية آليات الرقابة والإشراف على التنفيذ والمساءلة.

11- واستشرافا للمستقبل، سلط الأعضاء الضوء على أهمية تحسين الروابط بين التقييم والتعلم وصنع القرارات التشغيلية، إلى جانب تحسين إدارة المعرفة وبناء القدرات. وشجّع الأعضاء أيضا على توثيق التنسيق مع الشركاء الإنمائيين، وزيادة فعالية المشاركة الثنائية، وتحقيق قدر أكبر من التكامل بين العمليات السيادية والعمليات غير السيادية. ورحبوا بتركيز البرنامج القوي على القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، وشجّعوا في الوقت نفسه على إدماج الفوائد المشتركة للتنوع البيولوجي على نحو أكثر منهجية، وعلى مواصلة استكشاف النهج القائمة على الحوافز، مثل المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية.

12- وفيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق، أوضح مكتب التقييم المستقل في الصندوق أنه في حين أن الاستثمارات في البنية التحتية للطرق قد حسّنت وصول المزارعين ماديا إلى مناطق الإنتاج والأسواق، فإن الوصول إلى

الأسواق تأثر أيضا بعوامل أخرى. وتطلب تأمين الفرص السوقية المستدامة إقامة روابط أقوى مع القطاع الخاص وسائر الجهات الفاعلة في الأسواق، وهو مجال ما زال في الوقت الراهن غير متطور في جانب كبير منه.

13- وأكدت الإدارة مجددا أهمية تقوية التعاون مع الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما ومع الشركاء الثنائيين، مع الإقرار بالتحديات التي تواجه المشاركة في السياسات في غياب التمثيل داخل البلد. واستجابة للشواغل المتعلقة بالاستدامة والقدرات المؤسسية، سلّطت الإدارة الضوء على التدابير التي اتخذت في السنوات الأخيرة، بما في ذلك نهج البرنامج التكيفي المتعدد المراحل، وإنشاء وحدة مخصصة للهشاشة، وتقوية عمليات تقييم الهشاشة وعمليات استعراض المشروعات، وزيادة الموارد المخصصة لتصميم المشروعات والإشراف على تنفيذها في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات.

14- وفيما يتعلق بالمناخ والتنوع البيولوجي، سلّطت الإدارة الضوء على اتباع نهج ابتكارية، بما في ذلك المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية، والزراعة الذكية مناخيا، واستعادة الأراضي، وتعزيز سبل كسب العيش المستدامة، إلى جانب مواصلة مشاركة القطاع الخاص. واستجابة للشواغل المتعلقة بالإدارة الانتمائية، عرضت الإدارة الإجراءات التصحيحية الجارية، بما في ذلك تحسين الإشراف على التنفيذ والضوابط الداخلية، وتنقيح الإجراءات، وحلول الدفع الرقمي، وتقديم مساعدة تقنية إضافية، وآليات لمعالجة التظلمات. وأوضحت أيضا أنه في حين لم تكن استراتيجيات الخروج تُدرج على نحو متسق في التصاميم السابقة، يُتفق الآن مع الحكومات على خطط خروج منظمة عند الإنجاز لدعم نقل المسؤوليات إلى المؤسسات الوطنية والمحلية.

البند 4 من جدول الأعمال: ورقة نهج بشأن التقييم المؤسسي للموارد التكميلية في الصندوق (EC 2026/133/W.P.3)

الرسالتان الرئيسيتان:

- رحّب الأعضاء بالتقييم المؤسسي المزمع للموارد التكميلية للصندوق باعتباره مناسبا في توقيته وملئما للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، مشددين على ضرورة تقييم أثر هذه الموارد في الفعالية والاتساق المؤسسي، وعلى احتمالات التجزؤ والاعتماد على الموارد المخصصة.
- دعا الأعضاء إلى إجراء استعراض منظم لتقييم المواءمة مع مهمة الصندوق وأولوياته، بما في ذلك فعالية طرائق التمويل المختلفة ومرونتها وتكلفتها ونتائجها، وتكاملها مع التمويل الأساسي، بهدف استخلاص الدروس المستفادة بشأن تعبئة موارد أكثر مرونة وقابلية للتنبؤ مع الحفاظ على الاتساق الاستراتيجي والفعالية.

15- رحّب الأعضاء بورقة نهج التقييم المؤسسي للموارد التكميلية للصندوق. واعتُبر هذا التقييم المؤسسي مناسبا في توقيته وملئما، ولا سيّما في سياق التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. ومن شأنه أن يتيح تقييم الكيفية التي يمكن بها لهذه الموارد أن تحسّن الفعالية، والكيفية التي يمكن بها إدارة مخاطر التجزؤ وانعدام الكفاءة وتراجع الاتساق المؤسسي. وينبغي أن ينظر التقييم أيضا في الآثار الأطول أجلا المترتبة على استخدام هذه الموارد.

16- ودعا الأعضاء إلى إجراء تقييم واضح للمواءمة مع مهمة الصندوق وأولوياته، بما في ذلك استعراض طرائق التمويل، ولا سيّما الأموال المخصصة والأموال التي تديرها جهات وسيطة، من حيث فعاليتها ومرونتها وتكلفتها ونتائجها. وينبغي أن ينظر التقييم أيضا في التوازن بين المنح والقروض، ولا سيّما لأغراض بناء القدرات، ضمانا للتكامل مع التمويل الأساسي وتفاديا لتشويه الأولويات.

17- وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن ينظر التقييم في نسبة الجهد إلى العائد في الصناديق الأصغر لجهات مانحة بعينها مقارنة بالآليات الأكبر والأكثر اتساما بالطابع البرنامجي. وأعرب الأعضاء عن بعض الشواغل إزاء

العبء الإداري، والآثار المترتبة على الحوكمة، والاحتياجات من الموظفين، وتكاليف الإدارة المرتبطة بترتيبات التمويل المجزأة. وينبغي أن يفضي التقييم المؤسسي إلى دروس عملية بشأن الكيفية التي يمكن بها للصندوق أن يعبئ موارد مرنة ويمكن التنبؤ بها مع الحفاظ على الاتساق الاستراتيجي والفعالية المؤسسية. ودعا الأعضاء إلى إيلاء اهتمام خاص للتجارب على المستوى القطري، ولا سيما في السياقات الهشة والمحدودة القدرات، من أجل تحسين فهم دور الموارد التكميلية في دعم بناء القدرات والأداء التشغيلي والحصائل الإنمائية.

18- وردا على ذلك، سلط مكتب التقييم المستقل في الصندوق الضوء على الدور المحوري للموارد التكميلية في هيكلية التمويل في الصندوق. وقد تضاعفت هذه الموارد خلال العقد الماضي، وأصبحت الآن تكمل مساهمات تجديد الموارد على نحو كبير. وسيتناول التقييم أوجه المفاضلة الرئيسية بين الموارد الأساسية والموارد التكميلية، بما في ذلك ملاك الموظفين، والتكاليف، والمواءمة مع مهمة الصندوق، والتخصيص، والمرونة، وفعالية الطرائق المختلفة. وردا على الأسئلة المتعلقة بالتمويل المناخي، أشار مكتب التقييم المستقل في الصندوق إلى أن الأموال المتصلة بالمناخ سبق أن تناولتها عمليات تقييم أخرى، وأنه سيجري تناولها أيضا في التقييم المؤسسي. ومع ذلك، أبدى مكتب التقييم المستقل في الصندوق انفتاحه على إجراء تقييم أوسع للتدخلات المتصلة بالمناخ في المستقبل.

19- وسلطت الإدارة الضوء على مواءمة الموارد التكميلية مع مهمة الصندوق ومساهمتها في التيسيرية والابتكار والقدرة على التنفيذ. وعلاوة على ذلك، وضمنا للاتساق وتغاديا لللازدواجية، أدمجت الموارد التكميلية في البرامج القطرية والعمليات الاستثمارية.

20- وسلطت الإدارة الضوء على الجهود الجارية لمعالجة التجزؤ من خلال خطة عمل استراتيجية، وتقوية التنسيق الداخلي، وإدماج عمليات ضمان الجودة والاستعراض في العمليات المعتادة. وشددت الإدارة على أن الموارد التكميلية عبارة عن مجموعة من الأدوات المتنوعة التي تتطلب تحليلا متمايزا ومفصلا يعكس اختلاف أهدافها وطرئقها وأوجه المفاضلة فيها. وذكرت الإدارة أيضا بأن استراتيجية الموارد التكميلية أدخلت أولويات أوضح وترتيبات للحوكمة وآليات لرصد الأداء لتوجيه تعبئة هذه الموارد واستخدامها.

البند 5 من جدول الأعمال: المواعيد المقترحة لدورات لجنة التقييم لعام 2027 (EC 2026/133/W.P.4)

21- وافقت اللجنة على المواعيد المقترحة لدورات لجنة التقييم في عام 2027، بصيغتها الواردة في الوثيقة EC 2026/133/W.P.4، وهي كما يلي:

- الدورة السادسة والثلاثون بعد المائة: الثلاثاء 6 أبريل/نيسان 2027
- الدورة السابعة والثلاثون بعد المائة: الأربعاء 23 يونيو/حزيران 2027
- الدورة الثامنة والثلاثون بعد المائة: الجمعة 3 سبتمبر/أيلول 2027
- الدورة التاسعة والثلاثون بعد المائة: الأربعاء 27 أكتوبر/تشرين الأول 2027

**البند 6 من جدول الأعمال: مسودة تقرير استعراض الأقران الخارجي لوظيفة التقييم في الصندوق
(EC 2026/133/W.P.5 + Add.1 + Add.2)**

الرسائل الرئيسية: • رحّب الأعضاء باستعراض الأقران الخارجي كاستعراض شامل واستشراقي، مشيرين إلى أن توصيات الاستعراض الأخير الذي أُجري في عام 2019 قد نُفذت، وأفضت إلى نظام تقييم ناضج وموثوق ومستقل، وإلى أن مكتب التقييم المستقل في الصندوق بات يُعد على نطاق واسع معياراً مرجعياً. • شدد الأعضاء على ضرورة زيادة التركيز الاستراتيجي والانتقائية في وظيفة التقييم، وتحسين مواءمة منتجات التقييم مع نموذج عمل الصندوق المتطور، وتقوية الروابط بين عمليات التقييم والعمليات المؤسسية (بما في ذلك عمليات تجديد موارد الصندوق) وبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية وصنع القرارات، مع توسيع العمل المواضيعي والاستراتيجي. • سلّط الأعضاء الضوء على أن من الأولويات تقوية التقييم الذاتي الذي تقوده الإدارة، وتحسين جودة البيانات والقدرات في مجال الرصد والتقييم على المستوى القطري، وترسيخ متابعة التوصيات من خلال حلقات تعلم أقوى، وتحسين إمكانية الوصول إلى معارف التقييم واستخدامها، بما في ذلك من خلال أدوات رقمية مثل الذكاء الاصطناعي.	
---	--

22- رحّب الأعضاء باستعراض الأقران الخارجي، واصفين إياه بأنه شامل واستشراقي، وهنّأوا مكتب التقييم المستقل في الصندوق ومكتب الفعالية الإنمائية على النتائج الإيجابية. وأشاروا إلى أن توصيات استعراض الأقران الخارجي لعام 2019 قد نُفذت، وأنها أفضت إلى نضج مؤسسي ونظام تقييم جيد الأداء. وخلص استعراض الأقران الخارجي إلى أن وظيفة التقييم في الصندوق تحظى باعتراف واسع لما تتمتع به من مصداقية ومواءمة مع المعايير الدولية، وأن مكتب التقييم المستقل في الصندوق يُنظر إليه كمعيار مرجعي ونموذج يُحتذى به.

23- وشدد الأعضاء على أهمية تقوية التركيز الاستراتيجي والانتقائية واستخدام نتائج التقييم. وسيطلب ذلك تحسين مزيج منتجات التقييم لمواءمته بصورة أفضل مع نموذج الصندوق المتطور، عن طريق توسيع عمليات التقييم المواضيعية والاستراتيجية مع الحفاظ على عمل متميز على المستوى القطري، ودعم عمليات التقييم التجميعي بشأن الأولويات الناشئة مثل مشاركة القطاع الخاص وأنشطة التغذية المدرسية. وشدد الأعضاء أيضاً على ضرورة توثيق المواءمة مع العمليات المؤسسية، بما في ذلك عمليات تجديد موارد الصندوق، وبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية، وصنع القرارات.

24- ودعا الأعضاء إلى تقوية التقييم الذاتي الذي تقوده الإدارة، وتحسين موثوقية البيانات، وتحسين القدرات في مجال الرصد والتقييم على المستوى القطري، إلى جانب تتبع أقوى لمدى الأخذ بالتوصيات، وحلقات تعلم أقوى تضمن تطبيق الدروس داخل الصندوق وإطلاع الشركاء عليها. وشدد الأعضاء أيضاً على أهمية تيسير الوصول إلى معارف التقييم المحدثة بانتظام، بما في ذلك من خلال الذكاء الاصطناعي.

25- وعلّق الأعضاء بأن التوصيات ينبغي أن تكون أكثر تركيزاً وترتيباً بحسب الأولوية وقابلية للتنفيذ. وفي هذا السياق، لوحظت إمكانية تقوية استخدام الاتفاقات عند نقطة الإنجاز عن طريق الجمع بين الصندوق ومكتب التقييم المستقل في الصندوق والبلدان المقترضة لجعل هذه الاتفاقات أكثر قابلية للتطبيق العملي، مع تحديد أوضح للإجراءات والمسؤوليات والأطر الزمنية.

26- وسلّطت الإدارة الضوء على أن استعراض الأقران السابق كان تحويلياً بالنسبة للصندوق؛ فقد أعاد بصورة جوهرية تشكيل نهج المنظمة إزاء كل من التقييم الذاتي والتقييم المستقل، ولا يزال يُسترشد به في تطور وظيفة

التقييم. وأشادت الإدارة بفريق استعراض الأقران لجودة عمله العالية ومهنيته ونهجه الاستشراقي، ولتركيزه على الاستفادة من التقدم المحرز من خلال الاستعراض السابق وتعميقه. وشددت الإدارة على الأهمية التي توليها لعمليات استعراض الأقران، وأكدت من جديد التزامها بالنظر بعناية في التوصيات واتخاذ إجراءات بشأنها.

27- وشكر مكتب التقييم المستقل في الصندوق الأعضاء على تعقيباتهم المشجعة، وأعرب عن تقديره لفريق استعراض الأقران لجودة التقرير، مشيراً إلى أن استعراض الأقران لعام 2019 كان محورياً في تشكيل عمله وتطويره. وأعرب مكتب التقييم المستقل في الصندوق عن ثقته في أن استعراض الأقران لعام 2026 سيوفر دليلاً استراتيجياً لا يقل أهمية للمستقبل، وأكد مجدداً التزامه بتنفيذ توصياته في الوقت المناسب.

28- وأعربت رئيسة فريق استعراض الأقران الخارجي وأعضاء الفريق عن تقديرهم للتعقيبات البناءة ولمشاركة مكتب التقييم المستقل في الصندوق والإدارة والأعضاء. وأشاروا إلى أن السياق المالي الراهن يدعو إلى تركيز استراتيجي أكبر في التقييم، بما في ذلك التركيز على مشاركة القطاع الخاص والتمويل المختلط والاستدامة، وإلى إجراء مزيد من عمليات تقييم مجموعات البلدان لتقوية التعلم المشترك بين البلدان.

29- وأشارت رئيسة فريق استعراض الأقران الخارجي إلى أن الاستدامة ما زالت تشكل تحدياً مستمراً في المنظمات المتعددة الأطراف، وشجعت على إيلاء اهتمام أكبر للإقبال على المخاطر والابتكار وأوجه المفاضلة بين معدلات النجاح والتجريب، إلى جانب تحسين مواءمة منتجات التقييم مع القدرة المؤسسية على استيعاب الدروس وتطبيقها. واستشرفا للمستقبل، اقترح فريق استعراض الأقران الخارجي أيضاً إجراء عمليات استعراض دورية لتنفيذ التوصيات. وأشاد الفريق بوظيفة التقييم في الصندوق باعتبارها من أقوى الوظائف في المؤسسات المتعددة الأطراف، وذات دور رئيسي في توجيه مناقشات السياسات ووضع البرامج وتجديد الموارد.

البند 7 من جدول الأعمال: تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لدولة بوليفيا المتعددة القوميات (EC 2026/133/W.P.6 + Add.1)

الرسائل الرئيسية:

- رحّب الأعضاء بالتقييم وبما خلص إليه من أن البرنامج القطري للصندوق ملائم بدرجة كبيرة ومتواءم مع أولويات الصندوق والأولويات الوطنية. وشدد الأعضاء على ضرورة إتاحة تعلم أنسب توقيتاً وأكثر قابلية للتنفيذ، بما في ذلك بشأن الابتكار واستخدام الذكاء الاصطناعي.
- طلب الأعضاء مزيداً من المعلومات عن التحديات المتصلة بالتحويلات السياسية والتغيير المؤسسي، ولا سيما فيما يتعلق بكفاءة البرنامج القطري. ودعوا أيضاً إلى تقوية مسارات توسيع النطاق، ووضع استراتيجيات خروج أوضح، وتحسين تعبئة الموارد المحلية للحفاظ على استمرارية النتائج.
- شدد الأعضاء على ضرورة تقوية الفعالية التشغيلية من خلال تحسين التنسيق الميداني مع الشركاء، وزيادة أوجه التآزر بين أنشطة القروض وأنشطة المنح، وتقوية الرصد والتقييم وإدارة المعرفة والمشاركة في السياسات دعماً للتحويل الريفي. وأشار الأعضاء أيضاً إلى القيود الناشئة عن عدم وجود مكتب قطري مخصص.

30- رحّبت لجنة التقييم بتقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لدولة بوليفيا المتعددة القوميات، الذي يغطي الفترة 2015-2024، بصيغته الواردة في الوثيقة EC 2026/133/W.P.6؛ والاتفاق عند نقطة الإنجاز الذي وقّعه الصندوق والحكومة، الوارد في الضميمة. وأدلى ممثل الحكومة بمداخلة.

31- ورحّب الأعضاء بالتقييم، مشيرين إلى أن البرنامج القطري للصندوق قُيِّم على أنه ملائم بدرجة كبيرة ومتواءم مع أولويات الصندوق والأولويات الوطنية، وأعربوا عن ارتياحهم العام لأداء البرنامج. وفي الوقت نفسه،

تساءل بعضهم عن جدوى تقييم الأداء على مدى فترة تناهز عشر سنوات، ورأوا أن دورات التقييم الأقصر يمكن أن تبلور رؤى أنسب توقيتاً وأكثر قابلية للتنفيذ. ورحب آخرون بدورة التقييم الطويلة كوسيلة لتقييم الاتجاهات. والثمس توضيح بشأن التعقيد الإداري للتحويلات بين القطاعين العام والخاص، ودور الابتكار (بما في ذلك الذكاء الاصطناعي) في دفع التغيير التحويلي، وإدماج المخاطر السياسية في تصميم المشروعات، وتوقعات التمويل المشترك التي لم تتحقق، وفعالية نهج التحول الريفي.

32- وأحاط الأعضاء علماً بالتحديات المتصلة بالتحويلات السياسية وإعادة الهيكلة المؤسسية وتغيير أولويات الحكومة، والتمسوا توضيحاً لكيفية مراعاة ذلك في منهجية التقييم. وشددت عدة مداخلات على ضرورة زيادة توسيع نطاق التدخلات الناجحة، ووضع استراتيجيات خروج أوضح، وتحسين تعبئة الموارد المحلية دعماً للاستدامة.

33- وأقرّ الأعضاء أيضاً بالقيود التي تعترض إنشاء مكاتب قطرية مخصصة، واقترحوا الاستفادة من مكاتب الشركاء الدوليين الآخرين، مثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والبنك الدولي، لتقوية المشاركة والتنسيق في الميدان. وعلاوة على ذلك، دعا الأعضاء إلى زيادة أوجه التآزر بين أدائي القروض والمنح، وإلى إدخال تحسينات في الرصد والتقييم وإدارة المعرفة والمشاركة في السياسات، بما يتماشى مع ثروة البلد من الموارد الطبيعية وأولوياته الإنمائية المتطورة.

34- وأوضح مكتب التقييم المستقل في الصندوق أن فترة التقييم (2015-2024) قد اتفق عليها مع الإدارة والحكومة معاً لاستيعاب التطورات السياقية الكبرى، بما في ذلك التغييرات السياسية وجائحة كوفيد-19، وللاستفادة من تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري السابق. وشدد مكتب التقييم المستقل في الصندوق على أن التحليل قارن الأداء بين الفترات والحوافز لتحديد عوامل الكفاءة. وارتبطت زيادة التعقيد الإداري للتحويلات بإجراءات الموافقات الحكومية، وهو ما ساهم في تأخر تنفيذ المشروعات. وأوضح مكتب التقييم المستقل في الصندوق كذلك أن التوصية 4(ب) المتعلقة بالحضور القطري كانت تهدف إلى تقوية المشاركة داخل البلد، لا إلى اقتراح إنشاء مكتب دائم. وأشار إلى أن ضعف حوار السياسات يعكس قيوداً سياقية أوسع، في حين أن تخفيضات التحويلات إلى الحكومات المحلية نجمت عن قرارات مالية وطنية. وعلى الرغم من التحديات في مشاورات أصحاب المصلحة، أكد مكتب التقييم المستقل في الصندوق أن جميع المشروعات قد أعيد النظر فيها.

35- ورحبت الإدارة بملاءمة التقييم لبلدان أخرى، إذ سلط الضوء على التحديات التي تطرحها التحويلات السياسية وتغير أولويات السياسات والتأخيرات البيروقراطية، وهو ما أثر في اتساق البرامج وأثرها وحوار السياسات. وشددت الإدارة على أن المشاركة على المستويين الإقليمي ودون الوطني أسفرت في كثير من الأحيان عن نتائج أفضل، وأشارت إلى تعاون الصندوق المبكر مع الحكومة الجديدة، بما في ذلك من خلال فرقة عمل مخصصة تستفيد من خبرته داخل البلد لدعم التخطيط الوطني وحوار السياسات.

36- وعرضت الإدارة أيضاً التدابير المتخذة لتحسين القرب والاستجابة، بما في ذلك زيادة موارد الإشراف على التنفيذ لزيادة تواتر المشاركة الميدانية، وتقوية آليات حوار السياسات، وتعميق التعاون بشأن المبادرات المشتركة بين القطاعين العام والخاص. وسلطت الإدارة الضوء كذلك على الجهود المبذولة في مجال الابتكار، مثل الزراعة الرقمية؛ وتقوية التكامل بين القروض والمنح؛ والشراكات، ومنها على سبيل المثال تعاون الصندوق مع البنك الدولي والشركاء الثنائيين. وبالنظر إلى التحديات التي واجهتها مبادرة صندوق التكيف، تُنفذ حالياً أنشطة بديلة متصلة بالمناخ، إلى جانب مواصلة الابتكار في الزراعة الإيكولوجية وتوثيق المواءمة مع التخطيط الوطني.

**البند 8 من جدول الأعمال: تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لجمهورية هندوراس
(EC 2026/133/W.P.7 + Add.1)**

الرسائل الرئيسية:

- رحّبت اللجنة بتقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لهندوراس، مشيرة إلى الأداء القوي للبرنامج من حيث الملاءمة والابتكار والفعالية والاتساق، وإلى النتائج الإيجابية في مشاركة النساء. وأقرّ الأعضاء بقيمته كأساس لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المقبل.
- من أجل تقوية البرامج القطرية المقبلة، حدّد الأعضاء ضمن الأولويات تحسين اتساق الحافطة، وتوسيع النطاق، واستراتيجيات الخروج، وإدارة المعرفة، إلى جانب تقوية الاستهداف والإدماج، ووضع نظم أكثر قوة للرصد والتقييم.
- دعا الأعضاء إلى إقامة شراكات أعمق وأكثر اتساما بالطابع الاستراتيجي، وتوضيح الأدوار، وتقوية التنسيق، ولا سيّما داخل منظومة الأمم المتحدة ومع الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، إلى جانب اتفاقات عند نقطة الإنجاز تكون أكثر توجها نحو العمل وتشجّع على المساءلة.

37- رحّبت لجنة التقييم بتقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري لهندوراس، الذي يغطي الفترة 2013-2024، بصيغته الواردة في الوثيقة EC 2026/133/W.P.7؛ والاتفاق عند نقطة الإنجاز الذي وقّعه الصندوق والحكومة، الوارد في الضميمة. وأدلى ممثل الحكومة بمداخلة.

38- وأشارت اللجنة إلى ملاءمة الصندوق وإلى النتائج الإيجابية التي تحققت في هندوراس، بما في ذلك ارتفاع مستوى مشاركة النساء والمشاركة البناءة من جانب الحكومة. ورحب الأعضاء بالأداء القوي من حيث الابتكار والفعالية والاتساق، وهو ما سيشكل أساسا قويا لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المقبل. وحدد تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري فرصا لتقوية البرامج من خلال زيادة اتساق الحافطة؛ وتحسين إدارة المعرفة والمشاركة في السياسات وتوسيع النطاق؛ وتعزيز استراتيجيات الخروج؛ وتقوية استهداف المجموعات الضعيفة وإدماجها، بما يشمل الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وزيادة استخدام البيانات المصنفة؛ ووضع نظم أقوى للرصد والتقييم. وفي حين أعرب أحد الأعضاء عن تقديره للتوصيات الخمس، أشار إلى أنها تبدو عامة إلى حد ما.

39- ودعا الأعضاء إلى إقامة شراكات أكثر اتساما بالطابع الاستراتيجي والمنهجي، ولا سيّما داخل منظومة الأمم المتحدة ومع الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما. ومع الإقرار بالتعاون القائم، أشاروا إلى وجود فرص غير مستغلة، بما في ذلك في الممر الجاف. ودعا الأعضاء إلى تقوية آليات التنسيق، وتحسين المشاركة من خلال نظام المنسقين المقيمين للأمم المتحدة، وتحديد الأدوار على نحو أوضح تفاديا للازدواجية وتحقيقا لأقصى قدر من النتائج. وشدد الأعضاء على أهمية بيان الميزة النسبية للصندوق ومساهمة في التحول الريفي، وكذلك ضمان المواعمة بين دورة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. ورأت اللجنة أنه سيكون من المفيد زيادة توجيه الاتفاقات عند نقطة الإنجاز نحو العمل وتحديد المسؤوليات والأطر الزمنية والمساءلة على نحو أوضح.

40- وأقرّ مكتب التقييم المستقل في الصندوق بأن كثيرا من المسائل المتكررة التي حُدّدت هي مسائل شاملة تتطلب استجابات نظامية. وفيما يتعلّق بخصوصية التوصيات، أشار مكتب التقييم المستقل في الصندوق إلى أنه تعمّد تقديم توجه استراتيجي عام بدلا من تقديم توجيه ملزم؛ غير أن الجهود متواصلة لتحقيق توازن أفضل تماشيا مع تعقيبات استعراض الأقران التي تدعو إلى توصيات أكثر تركيزا. وفيما يتعلّق بدور الصندوق ومساهمة، شدد مكتب التقييم المستقل في الصندوق على أن الصندوق كثيرا ما يكون في وضع أفضل من شركائه لإثبات

إثبات النتائج، بالنظر إلى أن عدد الجهات الفاعلة العاملة في المناطق التي يستهدفها الصندوق يكون محدودا في كثير من الأحيان.

41- وأقرت الإدارة بأن العديد من المسائل التي طُرحت، ولا سيّما ما يتصل منها بإدارة المعرفة والرصد والتقييم والمشاركة في السياسات وتوسيع النطاق والاستدامة واستراتيجيات الخروج، تمثل مسائل نظامية على نطاق حواظ الصندوق، وبأن العمل كثيرا ما تقيده محدودية الموارد وتزاحم أولويات التنفيذ. ومع ذلك، أشارت الإدارة إلى أن خطط العمل المؤسسية بشأن الاستدامة وتوسيع النطاق والكفاءة واستراتيجيات الخروج قد ساهمت بالفعل في تحسينات قابلة للقياس. وشددت الإدارة كذلك على أهمية إدماج الاستدامة والتخطيط للخروج في مرحلة التصميم، إلى جانب تقوية حوار السياسات لترجمة دروس المشروعات إلى سياسات وطنية وإصلاحات مؤسسية.

42- وفيما يتعلق بالحوكمة والمتابعة، أوضحت الإدارة أن الاتفاقات عند نقطة الإنجاز تعكس توصيات مكتب التقييم المستقل في الصندوق، التي يمكن للصندوق والحكومات قبولها أو رفضها، مع الاتفاق على أنها ينبغي أن تكون أكثر تحديدا وأكثر توجها نحو العمل. وسلّطت الإدارة الضوء على مساهمات الصندوق في عمليات السياسات الوطنية، بما في ذلك خارطة طريق تحويل نظم الأغذية الزراعية، وأشارت إلى أدلة على الأثر في مجالات مثل دخل الأسر المعيشية والإنتاجية والأصول والعمالة. وأقرت الإدارة بضرورة مواصلة تقوية التعاون مع الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما لتحسين التنسيق وأوجه التكامل.

البند 9 من جدول الأعمال: مسائل أخرى

43- عرضت سكرتيرة الصندوق دور لجنة التقييم في عملية اختيار مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق، على النحو المبين في سياسة التقييم المعدلة في الصندوق التي وافق عليها المجلس التنفيذي في عام 2021، مشيرة إلى أن العملية تجسد استقلال مكتب التقييم المستقل في الصندوق وتبعية المدير المباشرة للمجلس التنفيذي. وذكرت بأن السياسة تنص على أنه يجب البدء في عملية التوظيف قبل ستة أشهر على الأقل من نهاية فترة ولاية شاغل المنصب، التي ستنتهي في 28 فبراير/شباط 2027، وأن الأعمال التحضيرية جارية لإصدار الإعلان عن الوظيفة الشاغرة في الوقت المناسب.

44- وتمثلت الخطوة الأولى للجنة في تحديد خبيرين مستقلين في مجال التقييم، على أن تكون لأحدهما على الأقل خبرة في إدارة دائرة تقييم مستقلة، للعمل في فريق البحث إلى جانب ثلاثة من ممثلي المجلس التنفيذي، وهم السيدة Nalan Yuksel من كندا (القائمة ألف)، والسيدة Estalina Aimara Baez Ramírez من جمهورية فنزويلا البوليفارية (القائمة باء)، والسيد Kim Hogyun من جمهورية كوريا (القائمة جيم)، وممثل عن إدارة الصندوق ليس له حق التصويت. وكان من المتوقع إطلاع الأمانة على اسمي الخبيرين بحلول 30 يونيو/حزيران للسماح ببدء عمل الفريق؛ وبعد إنجاز ذلك العمل، ستستعرض لجنة التقييم تقرير الفريق في الفترة بين أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني. ويسعى رئيس اللجنة إلى التوصل إلى توافق في الآراء وإلى تجسيد هذا التوافق في تقرير لجنة التقييم. وفي حال عدم التوصل إلى توافق في الآراء، تُدرج الآراء المختلفة في التقرير. وستقدم لجنة التقييم عندئذ التقرير لعرضه على دورة المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول. وسينظر المجلس التنفيذي في التقرير، ويتداول بشأن ملاءمة المرشحين، ويأخذ في الاعتبار وجهات نظر رئيس الصندوق، ويتخذ قرارا بناء على ذلك.

45- وأخيرا، لوحظ أن بيانا مفصلا لإجراءات اختيار مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق وتعيينه يرد في الملحق الأول من سياسة التقييم المعدلة في الصندوق، المتاحة على المنصة التفاعلية للدول الأعضاء في الصندوق.

46- وأشار مكتب التقييم المستقل في الصندوق إلى مختلف توصيات استعراض الأقران الخارجي، ومنها توصية بشأن ملاحق سياسة التقييم. وأشار مكتب التقييم المستقل في الصندوق إلى أن التنقيح ضروري لتقوية استقلال

المكتب، ولا سيّما بحذف التشاور مع رئيس الصندوق من المرحلة النهائية لاختيار مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق. وتساءل مكتب التقييم المستقل في الصندوق عن الأساس المنطقي الذي يستند إليه تحديد الخبراء الخارجيين الذين سيشاركون في فريق البحث قبل ثمانية أشهر، وحذّر من أن المضي في إطار العمل الحالي قد يقوّض العملية وسلطة المدير الحالي معا.

47- وردا على استفسارات، أوضحت مديرة الشؤون القانونية والحوكمة أن سياسة التقييم الحالية تحكم إجراءات عملية الاختيار، وأن أي تعديلات على السياسة، بما في ذلك ملاحقها التي تشكل جزءا لا يتجزأ منها، تتطلب موافقة المجلس التنفيذي. وأوضحت أن أي اقتراح من لجنة التقييم بتأجيل الجدول الزمني الذي تنص عليه السياسة، أي أن تبدأ العملية قبل ستة أشهر على الأقل من نهاية فترة ولاية شاغل المنصب الحالي بإصدار الإعلان عن الوظيفة الشاغرة بحلول أغسطس/آب، سيشكل خروجاً عن السياسة القائمة وينبغي إبلاغ المجلس التنفيذي به مع بيان المبررات ذات الصلة. وأشارت إلى أنه في أعقاب استعراض الأقران الخارجي السابق، استعرضت لجنة التقييم التوصيات وقدمت تقريراً إلى المجلس التنفيذي الذي وجّه بعد ذلك سبل المضي قدماً. واستغرقت تنقيحات السياسة القدر اللازم من الوقت لإنجازها، بالنظر إلى مختلف المقترحات التقنية التي كانت تحتاج إلى استعراض لجنة التقييم وتحليلها، والطابع التكراري للمداولات، وكون المجلس التنفيذي ولجنة التقييم قد رأيا أن من المناسب أن يتاح للمدير المقبل لمكتب التقييم المستقل في الصندوق وقت لاستعراض التعديلات المقترحة قبل وضعها في صيغتها النهائية عن طريق موافقة المجلس التنفيذي.

48- وأشار مكتب التقييم المستقل في الصندوق إلى أن استعراض الأقران الخارجي لم يدع إلى تنقيح كامل للسياسة كما فعل استعراض الأقران الخارجي السابق، وأن التنقيحات المقترحة على ملاحق السياسة محدودة ولن يستغرق استعراضها وقتاً طويلاً. وحذّر من أن المضي في العملية في إطار ملحق السياسة الحالي لن يجسد توصية استعراض الأقران الخارجي.

49- واقترحت ضرورة تحديد الخبراء المستقلين في أقرب وقت ممكن لأنهما يشكلان جزءاً من فريق البحث الذي سيعيد الإعلان عن الوظيفة الشاغرة ويبت في طرائق الإعلان وفي مدى الحاجة إلى شركة متخصصة في البحث عن الكفاءات.

50- واقترح أحد الأعضاء أن تمضي العملية وفقاً للسياسة الحالية، مشيراً إلى أن مشاركة رئيس الصندوق في العملية تأتي في مرحلة لاحقة، وأن بإمكان اللجنة والمجلس مناقشة هذه المسألة في سبتمبر/أيلول والتوصل إلى قرار.

51- وفي الختام، اتفق على ضرورة إجراء مزيد من المناقشات. وكلفت الأمانة بتنظيم استئناف الاجتماع في تاريخ يُحدد لاحقاً وبتوفير الوثائق الكاملة بما يتيح اتخاذ قرار مستنير.

الدورة المستأنفة

52- عُقدت الدورة المستأنفة في 2 يوليو/تموز. وحضر الدورة أعضاء اللجنة من مصر وفنلندا وألمانيا والهند وإندونيسيا والمكسيك ومملكة هولندا ونيجييريا (رئيس الدورة) وسويسرا. وحضر مراقبون من الصين والولايات المتحدة الأمريكية. وشكر الأعضاء مكتب التقييم المستقل في الصندوق ومكتب سكرتير الصندوق على الوثائق المقدمة قبل الاجتماع.

53- وركزت المداولات على عملية تعيين المدير المقبل لمكتب التقييم المستقل في الصندوق وجدولها الزمني والخطوات التالية، مع الإشارة إلى الاقتراح الخطي المقدم من مكتب التقييم المستقل في الصندوق بإدخال تعديلات على ملاحق سياسة التقييم في الصندوق في ضوء استعراض الأقران الخارجي (تعديل الملحق الأول

من سياسة التقييم).¹ واتفق الأعضاء عموماً على الحاجة الملحة إلى إطلاق عملية التوظيف، مع اختلافهم بشأن توقيت وإجراءات تناول التنقيحات الممكنة للسياسة وملاحقتها المرتبطة باستقلال عملية الاختيار.

54- وساد توافق واسع في الآراء بشأن الرغبة في المضي قدماً بكفاءة في عملية توظيف مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق، ولا سيما تشكيل فريق البحث وإصدار الإعلان عن الوظيفة الشاغرة، من أجل التقيد بالجدول الزمني لتقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول. وفي حين شدد بعض الأعضاء على أنه ينبغي أن يستعرض المجلس التنفيذي تقرير استعراض الأقران الخارجي أولاً قبل المضي في تعديلات السياسة، إذ رأوا أن عملية التوظيف منفصلة عن النظر في توصيات استعراض الأقران الخارجي، لم يرغب آخرون في أن يقرروا في هذه المرحلة إرجاء النظر في التنقيحات الموصى بها.

55- وقُدِّمت إيضاحات بشأن تحديد الخبراء المستقلين اللذين سيشاركان في فريق البحث. وعرض الأعضاء معايير ينبغي مراعاتها عند تحديد هذين الخبراء، بما يضمن تحقيق التوازن بين الجنسين، والاختيار على أساس الجدارة، ومعالجة تضارب المصالح. وسيلزم توفير معلومات كاملة لضمان اتباع عملية دقيقة.

56- واتفق على أن يزود مكتب التقييم المستقل في الصندوق مكتب سكرتير الصندوق بقائمة بالخبراء المؤهلين، مشفوعة بمعلومات أساسية وبعدد سنوات الخبرة ذات الصلة، لتعميمها على أعضاء لجنة التقييم بحلول نهاية يوم العمل في 3 يوليو/تموز. وكان على الأعضاء تقديم ترتيبهم للمرشحين أو مدخلاتهم بحلول 8 يوليو/تموز، بهدف تحديد الخبراء الخارجيين بحلول 10 يوليو/تموز. وسيصل مكتب سكرتير الصندوق بالمرشحين لتأكيد توافرهم واستعدادهم للعمل وانتفاء التضارب في المصالح. وسيجتمع فريق البحث، بعد تشكيله، بعد ذلك بوقت قصير لاستعراض الإعلان عن الوظيفة الشاغرة بما يتيح الإعلان عن المنصب في يوليو/تموز.

57- وأعرب بعض الأعضاء عن الحاجة إلى مناقشة التنقيحات المقترحة لكي يتسنى النظر فيها في الوقت المناسب وتنفيذها في إطار العملية الحالية. واتفقت اللجنة أيضاً على مواصلة مناقشة توصيات استعراض الأقران الخارجي، بما في ذلك استعراض التنقيحات المحتملة للسياسة. وأشار رئيس اللجنة إلى أن لجنة التقييم ستنتظر في المسألة خلال دورتها المقررة في 4 سبتمبر/أيلول، قبل دورة المجلس التنفيذي المقرر عقدها في 15 سبتمبر/أيلول. ويمكن أن يفضي ذلك إما إلى توصية بتنقيحات معينة للسياسة تُقدم إلى المجلس، أو إلى عرض آراء اللجنة ومناقشاتها حتى تاريخه تبعاً لمداولات الأعضاء. وشدد الرئيس على أن المجلس التنفيذي هو الهيئة النهائية صاحبة القرار بشأن أي تغييرات في السياسة أو ملاحقتها، في حين ستواصل اللجنة العمل على نحو استباقي وشفاف.

¹ يبين الملحق الثاني من وثيقة دورة مكتب التقييم المستقل في الصندوق الأدوار والمسؤوليات المقترح توضيحها في إطار سياسة التقييم المعدلة فيما يخص اختيار مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق، وليس المقصود به أن يكون ملحقاً جديداً لسياسة التقييم.